المختلفة . ومما يؤيد ما تقدم قرارات مؤتمرات الحزب الشيوعي للإتحاد السوفيتي السابق . فهي تتضمن تخطيطاً كاملاً لأوجه الحياة في الدولة . مثال ذلك ما أصدره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب سنة ١٩٧١ من قرارات تناولت المسائل التالية. توجيهات خاصة بالخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية لإتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية للفترة من ١٩٧١-١٩٧٥ . قرار بشأن تغيرات جزئية في لائحة الحزب . نداء بشأن الحرية والسلام لشعوب الهند الصينية ونداء من أجل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وغني عن الذكر إن كافة هيئات السلطة في الدولة تلتزم بتنفيذ هذه القرارات وتقديم كشف حساب عما أنجزته في هذا الصدد إلى الهيئات القيادية في الحزب. وخاصة في المؤتمر القادم .

ورغبة في تمكين الحزب من دعم إشرافه على نشاطات هيئات الدولة أصدر المؤتمر قراراً نص على (توسيع ذلك البند في لائحة الحزب المتعلق بحق الإشراف على نشاط الإدارة . بحيث يشمل كُل أجهزة الحزب القاعدية في كُل هيئات ومكاتب التصميم ومعاهد الأبحاث والمؤسسات التعليمية والثقافية والتربوية والصحية وغيرها من المؤسسات والهيئات التي لا تتجاوز مهامها الإدارية حدود مؤسساتها.

أما فيما يتعلق بتنظيمات الحزب في الوزارات ولجان الدولة وغيرها من مؤسسات الحكومة المركزية والمحلية والمؤسسات الإقتصادية وفروعها . فسوف ينص على إشرافها على عمل تلك الأجهزة في تنفيذ توجيهات الحزب والحكومة وضمان إحترام القانون السوفيتي)[1].

ومما لا شك فيه إن القادة السوفيت إستطاعوا خلال العقود السبعة أن يشيدوا دولة قوية (حلت مكان الإمبراطورية الروسية-شبه الإستعمارية وشبه الإقطاعية. واحدة من بين الدول العظمى في العالم. ذات قوى منتجة عظيمة . وقوة علمية قادرة . وإتحاد فريد يضم أكثر من مائة قومية وأمة)[2]. إلا أن هذا الجهد العظيم في البناء المادي لم يرافقه جهد موازٍ في بناء الإنسان وصيانة حقوقه وحرياته وسماع الرأي الآخر وإنما ساد - خاصة خلال الحقبة الستالينية - رأي الفرد الحاكم الواحد وشيوع الأساليب القمعية وحملات التطهير حتى ضد أعضاء الحزب الشيوعي . من خلال فرض الإقامة الجبرية أو الحجز في معسكرات العمل الإصلاحية . وقد يصل الأمر إلى التصفية الجسدية . وذلك ما حصل خلال عامي ١٩٣٧-١٩٣٨. حيث أعدم الكثير من أعضاء اللجنة المركزية للحزب[3] . ناهيك عن إعدام الآلاف من المواطنين وإدخال مئات الآلاف في معسكرات الإصلاح . وهذا أثر إلى حد كبير على عملية البناء بشقيها المادي والمعنوي .

الحزب عندنا هو الذي يقود الحكومة . ويتم ذلك بسعي الحزب من خلال السوفيتات ومؤتمراتها في تعيين مرشحيه وأفضل مناضليه المخلصين لقضية البروليتاريا في المناصب المهمة في الدولة . وثانياً يراقب الحزب عمل الإدارة ونشاط هيئات السلطة. وثالثاً. يصدر الحزب قرارات عامة تساعد هيئات السلطة على رسم خطة عملها) . راجع .د.إسكندر غطاس. مصدر سابق . ص٤٨٩.

١ انظر في ذلك.د. إسكندر غطاس.مصدر سابق.ص٤٩١.

٢ غورباشيوف .مصدر سابق . ص ١٥ .

٣ يذكر السيد (خروتيشيف) السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي الأسبق في المؤتمر العشرين للحزب . إن السلطات حجزت (٩٨) عضواً من أعضاء اللجنة المركزية والبالغ عددهم (١٣٩) أي ما يساوي ٧٠٪ من أعضاء اللجنة وحكم على معظمهم بالإعدام . بتهمة جرائم مضادة للثورة . إنظر د.لوزاج. النظم السياسية في الإتحاد السوفيتي . ترجمة د. شفيق السامرائي . ص ٨٩.

حيث أضعف أداء أجهزة الدولة وأهدر فرصة نمو تقاليد ديمقراطية في حياة الحزب (وفقاً لمبدأ الديمقراطية المركزية) الذي بدأ لينين في إشاعة أجواءه منذ المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٢١ . حيث يلاحظ إن ستالين جعل من الحزب أداة ذات تنظيم مركزي مفرط . يسيرها نفر من البيروقراطيين الموالين له[١] . وأنشأ نظاما إقتصاديا سياسيا بيروقراطيا ذو مركزية صارمة وفقاً لقوانينه الخاصة . وبإسم بلوغ (الغاية العظيمة) جرى تبرير شتى الوسائل . وأكثرها لا إنسانية . ووضعت الجدوى السياسية رسمياً فوق (الشرعية) مما حرم السياسة من المبادئ الأخلاقية [٢].

لقد أدت سياسة ستالين المشوهة إلى تشويه مفهوم الإنسان كغاية لا وسيلة . وبدلاً من فكرة التطور الحر لكل فرد كشرط لتطور الجميع الحر . ظهر تصور عن الإنسان بإعتباره (لولباً) في آلة الحرب والدولة . وعن منظمات الشغيلة (كأحزمة لنقل الحركة) في هذه الآلة [٣].

ومع إن المؤتمر العشرين للحزب أدان سياسة ستالين . إلا إنه لم يغير عموماً من النظام البيروقراطي في الدولة . مما ادى إلى إكتساب ذلك النظام قوة متنامية وهذا ما أسفر عن عواقب بالغة السوء بالنسبة للمجتمع وقادته في النهاية إلى الركود وحافة الأزمة [٤].

ولعل من أهم هذه العواقب التخلف في مجال العلم والتقنية وعدم مجاراة التقدم التكنولوجي الذي حصل في البلدان الغربية . فضلاً عن الأزمة الإقتصادية الشديدة . مما أدى في نهاية المطاف إلى إنهيار دولة الإتحاد السوفيتي بعد تعاقب إنسحاب الجمهوريات المكونة لها في عام ١٩٩١. حيث أعلن في الرابع والعشرين من كانون الأول من العام المذكور تسلم روسيا الإتحادية مقعد الإتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة. وهكذا تم طوي صفحة حكم الحزب الواحد في الإتحاد السوفيتي والذي أدى أيضاً إلى طوي صفحة دولة الإتحاد السوفيتي.

المطلب الثاني
نظام الثنائية الحزبية

يقوم هذا النظام على أساس وجود حزبين كبيرين يتنافسان على تولي السلطة من خلال الفوز بالإنتخابات النيابية حيث يمثل الفائز بأكبر عدد من المقاعد (الأغلبية). في حين يمثل الحزب الآخر (الأقلية). وهذا القول لا ينفي وجود أحزاب صغيرة تقف خلفهما إلا إنها في الغالب غير فعالة ومؤثرة في المشهد السياسي . ولذلك تعتبر أحزابا هامشية . لأنها لا تقوى على منافسة الحزبين الكبيرين على تولي السلطة. ويظهر نظام الثنائية بوضوح في الولاياة المتحدة الأمريكية وبريطانيا . حيث يوجد في الولاياة المتحدة حزبان رئيسيان . هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وتوجد خلفهما بعض الأحزاب الصغيرة (كالحزب الإشتراكي . حزب المزارعين . وحزب العمال) . وتتسم هذه الأحزاب الصغيرة بطابعها المحلي والمؤقت مما أدى إلى تنامي النمط الثنائي في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٣٠ وأصبح في الوقت الحاضر سمة من سماة النظام السياسي الأمريكي [٥].

١ د.إسكندر غطاس. مصدر سابق . ٥٠٣.
٢ غورباشيوف . مصدر سابق . ص ٣١٢.
٣ نفس المصدر . ص٣١٢.
٤ نفس المصدر . ص٣١٣.
٥ ديفرجيه.مصدر سابق.ص٢١٧.

أما في بريطانيا فيوجد حزبان فاعلان في المشهد السياسي البريطاني في الوقت الحاضر . وهما حزبا العمال والمحافظين[1]. ويقف خلفهما حزب الأحرار فضلا عن بعض الأحزاب الصغيرة غير الفاعلة.ولا يقتصر وجود هذا النمط على هذين البلدين وإنما هناك تطبيقات له في بلدان أخرى مثل (كندا،أستراليا ونيوزيلنده[2]). ويرى ديفرجيه إن نظام الثنائية يشكل ظاهرة إنكلوسكسونية تقريبا[3]. حيث تطبق بعض هذه الدول نظام التعددية في حين تطبق دول أخرى نظام الثنائية . كما هو شأن بعض دول أمريكا اللاتينية.

العوامل التي أدت إلى ظهور النظام الثنائي:-

هناك عدة عوامل رئيسية أدت إلى ظهور النظام الثنائي ومن ثم إستقراره في الدول التي أخذت به وبالأخص الولايات المتحدة وبريطانيا وهي . العامل التاريخي حيث نشأ هذا النظام منذ أكثر من قرن ونصف في تلك الدولتين وأصبح من التقاليد الثابتة في النظام السياسي . أما العامل الثاني والذي عزز من قوة العامل الأول هو النظام الإنتخابي المعتمد في تلك النظم السياسية حيث تأخذ بنظام الإنتخاب الفردي المباشر وبالأغلبية البسيطة مما يجعل المنافسة محصورة بين الحزبين الكبيرين . وذلك على عكس نظام التمثيل النسبي الذي يساعد على قيام أحزاب جديدة . أما العامل الثالث فهو العامل النفسي[4] . حيث يلاحظ في الدول التي تأخذ بنظام الأكثرية البسيطة حرص الناخب على أن يكون تصويته مجدياً ولذلك نجده يصوت لمرشح أحد الأحزاب المهمة ويتجنب التصويت للأحزاب الصغيرة حتى لا يضيع صوته هباء [5]. أما العامل الأخير فيتمثل بميل تلك الأحزاب إلى أن تكون سياساتها متشابهة إلى حد كبير خاصة في وجهات نظرها الأساسية. فهي تتفق عادة على الشكل الأساسي للحكومة . وعلى الإتجاه العام لسياسة الدولة العامة . ولذلك من النادر أن نجد تحولاً كبيرا في سياسة الحكومة عندما يخلف أحدهما الآخر في السلطة[6]. ونعتقد إن العامل الأخير ساعد إلى حد كبير على إستمرار النظام الثنائي في تلك الدول.

مزايا وعيوب النظام الثنائي:-

إن أهم مزايا هذا النظام تحقيق الإستقرار السياسي. أي ثبات الحكومات - خاصة في النظام البرلماني- [7].إذ من المؤكد فوز أحد الحزبين بالأغلبية البرلمانية ومن ثم تكليفه بتشكيل الوزارة . ومن البديهي سيكون مدعوماً من الأغلبية البرلمانية مما يؤدي إلى إبعاد البلاد عن الأزمات السياسية التي تحدث في الغالب نتيجة عدم الإنسجام بين الحكومة والبرلمان وذلك ما يحدث

١ كانت بريطانيا حتى عام ١٩٣٥ تخضع للنظام الحزبي الثلاثي. إذ كان الناخبون يصوتون لثلاثة أحزاب كبرى إلى أن شعبية حزب الأحرار بدت تتراجع منذ عام ١٩٢٤ . وإتجهت البلاد نحو بناء ثنائية حزبية وهو ما نشاهده في الوقت الحاضر.

٢ أوستن رني . مصدر سابق . ص٣٠ .

٣ ديفرجيه . مصدر سابق . ص ٢١٩.

٤ ديفرجيه. مصدر سابق . ص٢٣٤.

٥ د. سعاد الشرقاوي . مصدر سابق.ص١٩.

٦ أوستن رني . مصدر سابق . ص ٣١.

٧ حيث يلاحظ في النظام البرلماني إن إختيار رئيس الوزراء يتم من بين أعضاء الحزب الفائز. وعلى عكس ذلك في النظام الرئاسي حيث يكون رئيس الجمهورية هو صاحب السلطة التنفيذية.فإذا كان الرئيس لا ينتمي لحزب الأغلبية في الكونجرس فإن ذلك قد يؤدي إلى شل العمل الحكومي.

غالباً في الحكومات الإئتلافية. وكذلك من مزايا النظام الثنائي وجود معارضة منظمة تتمثل في حزب الأقلية في البرلمان ويكون لها دوراً مؤثرا وفعالا في مراقبة الحكومة ومسآلتها. مما يجعل الحكومة تتروى عند إتخاذ القرارات لأنها تعلم بتعرضها للنقد والمسآلة ومن ثم إثارة الرأي العام من قبل الحزب المعارض في البرلمان إذا ما كانت قراراتها مشوبة ببعض العيوب. وإضافة إلى ما تقدم إن نظام الحزبين يضفي وضوحاً على السياسة العامة للدولة . وهذا ما يؤدي إلى جعل النظام مفهوماً لدى الناخب وكذلك يمكنه من تحديد المسؤوليات (١).

وعلى الرغم من مزايا النظام الثنائي إلا إنه لا يخلو من العيوب ولعل من أهمها. إلحاقه غُبناً ببعض الأحزاب . لأن نظام الإقتراع (الفردي والأكثري) والذي يعتبر مكملاً لنظام الحزبين وعاملاً من عوامل إستمراره نظام قاس بالنسبة للأحزاب الأخرى . لأنه لا يعكس حجمها الحقيقي بين الناخبين ومن ثم لا يعكس إتجاهات الرأي العام بشكل واضح ودقيق في المجالس النيابية وهيئات الحكم بشكل عام(٢).

وكذلك من عيوب النظام الثنائي إهتزاز مبدأ الفصل بين السلطات حيث يهيمن الحزب الفائز في الإنتخابات على السلطتين التشريعية والتنفيذية . وتكون كفة الرجحان في الغالب للسلطة التنفيذية (وهذا ما يلاحظ في بريطانيا) حيث يشكل زعيم حزب الأغلبية في البرلمان الحكومة ومن ثم يصبح زعيما للحكومة والبرلمان مما يؤدي إلى إضعاف دور السلطة التشريعية وتضاؤل دورها المعروف في النظام البرلماني . من حيث مشاركتها في إقتراح وإقرار مشروعات القوانين ومراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها عند تقصيرها في إداء مهامها. حيث تناط الحقائب الوزارية بزعماء الحزب . وتعد مشروعات القوانين في مكاتب الحزب وتوافق عليها الأكثرية البرلمانية (نواب الحزب الحاكم) قبل عرضها في البرلمان . مما يجعل موافقتها اللاحقة في البرلمان تتسم بالشكلية .

ويرى بعض الفقه إن زعماء الأحزاب الكبرى في بريطانيا يستطيعون في معظم الحالات إلزام أعضاء الهيئة التشريعية الذين ينتمون إلى حزبهم بإتباع الطريق الذي رسمه لهم قادة الحزب . ولذلك فإن الحكومة تسيطر على معظم ما يقوم به مجلس العموم من أعمال وما يمتنع عن القيام به (٣).

وتلك الحالة يمكن رصدها في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً والتي تأخذ بالنظام الرئاسي والنظام الحزبي الثنائي. إذا ما توافق إنتخاب رئيس الجمهورية مع وجود أغلبية في الكونجرس ينتمون لحزب واحد . حيث يصبح الفصل بين السلطتين نظرياً. وهذا ما لوحظ بجلاء خلال ولاية الرئيس جورج بوش الأولى ونصف فترة الولاية الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٦) حيث يلاحظ إن الرئيس بوش ينتمي إلى الحزب الجمهوري. وهو الحزب الذي كان حائزاً على الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ حتى إجراء الإنتخابات في ٢٠٠٦/١١/١٦. إذ فقد الحزب الجمهوري تلك الأغلبية بعد إنتقالها إلى الحزب الديمقراطي . مما جعل الرئيس يواجه صعوبات كبيرة في تعامله مع الكونجرس.

١ د.سعاد الشرقاوي. مصدر سابق.ص١٠٥.
٢ د.شمران حمادي.مصدر سابق.ص ٢٠٦.
٣ أوستن رني . مصدر سابق . ص ١٠٨.

تطبيق النظام الثنائي في بريطانيا:-

يوجد في بريطانيا حزبان رئيسيان يتناوبان السلطة في الوقت الحاضر هما حزبا العمال والمحافظين[1]. ويتسم النظام الحزبي في بريطانيا بالجمود على عكس النظام الحزبي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتسم بالمرونة. ففي بريطانيا يلاحظ أن الأحزاب تأخذ بالمركزية في التنظيم وذلك عند تحديد العلاقة بين قيادة الحزب وفروعه من الناحيتين السياسية والإدارية. حيث لا يجوز للفروع إتخاذ القرار وبالأخص في الأمور الهامة إلا بعد أخذ موافقة قيادة الحزب.

وفيما يتعلق بالجانب الأيديولوجي فإن هذه الأحزاب تعتمد في عملها على أسس آيديولوجية وقد تتباين تلك الأحزاب عقائدياً إلى حد ما ولكن مع ذلك فهي أحزاب مساومة في جوهرها كما يرى الأستاذ أوستن رني[2].

أما من حيث التنظيم فالأحزاب في بريطانيا أحزاب ذات نشاط دائم. حيث لا يقتصر نشاطها على عمل الدعاية لمرشحيها في فترة الإنتخابات وإنما يستمر حتى بعد إنتهائها حيث تقوم بعقد الندوات والإجتماعات لأعضائها لغرض توضيح مواقفها من مختلف الأمور[3].

أما بالنسبة لآلية عمل النظام الثنائي في بريطانيا فيلاحظ إن عملهما أصبحَ منظماً من الناحية الدستورية حيثُ يوجد حزب حاكم وآخر معارض. ويطلق على الحزب المعارض (معارضة صاحبة الجلالة) وتمّ إستحداث منصب زعيم المعارضة في عام ١٩٣٧ وقد منح زعيمها مرتباً رسمياً كبيراً [4].ويؤلف زعيم المعارضة حكومة (الظل) التي تكون جاهزة لتولي مهمة الحكم عند الفوز بأغلبية مقاعد مجلس العموم.ويلاحظ أن جميع الأعمال في البرلمان تنظم بإتفاق الحزبين.

هذا وتلعب الأحزاب في بريطانيا دوراً كبيرا في الحياة السياسية حيث تقوم بمهمة تقديم المرشحين للإنتخابات وإختيار مرشحيها لكل دائرة إنتخابية. ومن ثمّ القيام بتأليف الحكومة وفقاً لقاعدة الأغلبية فضلاً عن متابعة النواب الذين ينتمون إلى الحزب وتذكيرهم بصفة مستمرة بالنظام الواجب الإتباع[5].

المطلب الثالث

نظام تعدد الأحزاب

ويراد به النظام الحزبي الذي يشارك فيه أكثر من حزبين في الغالب وذلك من خلال وجودها في البرلمان والحكومة وفي شغلها الوظائف العامة. حيث من النادر أن يفوز حزب واحد بأغلبية مقاعد البرلمان[1]. ويعد هذا النظام أكثر الأنظمة الحزبية شيوعاً في العالم وله صور وأشكال متعددة . حيث يختلف من دولة إلى أخرى من حيث عدد الأحزاب السياسية الموجودة فيها ومن حيث التطبيق . إذ يحتفظ كل تنظيم وطني بميزة خاصة به. أما من حيث عدد الأحزاب فيلاحظ هناك نظام تعددي ثلاثي كما هو الحال في الثلاثية الفرنسية سنة ١٩٤٥ . او الثلاثية

---

١ وهذا القول لا ينفي وجود أحزاب أخرى كما ذكرنا سابقاً.

٢ اوستن رني.مصدر سابق.ص١٦.

٣ د.شمران حمادي.مصدر سابق.ص٢١١.

٤ د.صالح جواد الكاظم. مصدر سابق.ص١٣٦.

٥ د.سعاد الشرقاوي.النظم السياسية . مصدر سابق. ص١٠٧.

٦ أوستن رني. مصدر سابق. ص٢٤.